الفصل الرابع : الإخراج النهائي للبحث :

يمكن تقسيم مرحلة الإخراج النهائي للبحث إلى مرحلتين، المرحلة الأولى مرحلة الضبط النهائي، و المرحلة الثانية هي مرحلة مراجعة و طبع البحث، و هذا ما سيتناوله هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : مرحلة الضبط النهائي :

و تتضمن هذه المرحلة ضبط الخاتمة و الملاحق و المراجع و الفهرسة، و هذا ما سيتناوله هذا المبحث من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : ضبط الخاتمة :

الفرع الأول : المقصود بالخاتمة :

الخاتمة هي عرض لخلاصة البحث و ليست تلخيصا له، فهي عرض للاستنتاج الذي توصل إليه الباحث و لثمرة جهده، و لا يمكن أن تكون تكرارا ملخصا لمحتويات البحث، و هي آخر ما يكتب من أجزاء البحث الرئيسية، و لا يتصور أن يكون هناك بحث بغير خاتمة، و من المهم أن تصاغ الخاتمة بأسلوب جذاب ذكي لكونها منفذا سريعا للقارئ ليتعرف على البحث، فيُقبل عليها أو يصُد عنها.

أما عدد صفحات الخاتمة فغير محدد، و لكن لا يجب أن يتلاءم مع صفحات البحث، و المفضل ألا تزيد على عشر صفحات ، لأن المادة التي يمكن أن تطيل الخاتمة من الأفضل أن ترد في أماكنها المناسبة من البحث[1].

تضم الخاتمة مجموعة من الاستنتاجات و بعض الاقتراحات التي يوصي بها الباحث.

الفرع الثاني : عناصر الخاتمة :

أولا : الاستنتاجات :

و تسمى أحيانا النتائج و يفضل استخدام كلمة الاستنتاجات، لأن الباحث هو الذي استنتج و خرج بهذه النتائج من خلال البحث و لم تخرج من تلقاء نفسها، و يجب أن تنظم الاستنتاجات في صورة نقاط مسلسلة في شكل منطقي، و ينبغي توافر مجموعة من المواصفات :

ـ تشخيص الجوانب التي توصل إليها الباحث بشكل واضح عن طريق المنهج الذي اتبعه و الأداة التي جمع بها المعلومات، و يجب استبعاد كل الاستنتاجات التي لا تستند إلى هذا الأساس.

[1] عبد الناصر أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 127.

ـ الابتعاد عن المجاملة و التحيز في ذكر الاستنتاجات و اعتماد الموضوع في طرح السلبيات و الإيجابيات.

ـ أن يتم سرد الاستنتاجات في تسلسل منطقي أي أن تكون لها علاقة بمشكلة و موضوع البحث و لا تخرج من هذا النطاق[1].

و لابد هنا من تحديد مدلول النتيجة التي يمكن أن ترد في الخاتمة، فهذه النتيجة مرتبطة و إلى حد بعيد بالإشكاليات التي تعامل معها الباحث، فلا يقبل من الباحث الذي بحث في جزئية عقد البيع أن يدرج ضمن نتائجه أن عقد البيع ملزم لجانبين، فهذه من القواعد الراسخة في القانون و لا يمكن أن تكون نتيجة.

ثم على الباحث أن يكون منسجما مع نفسه فلا ينتهي إلى نتائج مخافة لما تعرض له من مقدماته، فيقع الباحث في تناقض بين المقدمات و النتائج، فلابد من أن توصل المقدمات و التحليل المنطقي للأفكار إلى النتائج، لا أن يكون التحليل في اتجاه و النتائج في اتجاه آخر[2].

و يشكل هذا الأمر الجوانب الأساسية في جسم البحث، و هنا تأتي مهارة الباحث في التحليل و التفسير، فالبحث في حد ذاته ليس مجرد وضع أرقام إحصائية أو وصفا، و إنما تحليلا و تفسيرا و ليس قبولا للفرضية و رفضها، بل يتعدى ذلك بأن يمارس الباحث دوره كباحث له وجهة نظره في النتائج التي ظهرت، ممثلا ذلك في توضيح الأسباب الظاهرة و الكامنة لظهور مثل تلك النتائج، و مقارنة تلك النتائج بنتائج الدراسات السابقة التي استعان بها.

كذلك يجب ربط تلك النتائج بالإطار النظري للدراسة، و على أي حال يمكن للباحث أن يفسر النتائج بشيء من التحليل المنطقي القائم على الموضوعية و عدم التحيز المبني على الأدلة و البراهين[3].

ثانيا : الاقتراحات :

تعبر الاقتراحات عن الإطار الذي يتم بموجبه وضع الحلول المناسبة لمشكلة البحث، و الآلية التي يتم بموجبها تنفيذ هذه الحلول و المستلزمات و الإجراءات اللازمة للتنفيذ، و قد يتم صياغة الإطار العام و التفصيلي للتوصيات عادة على ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها بالاعتماد على تحليل المتغيرات المؤثرة في المشكلة، و من ثم تشخيص نواحي الخلل فيها و تحديد الأمور التي تتطلب التركيز و المعالجة[4].

---

[1] عصام حسن الدليمي و آخر، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] نسرين سلامة محاسنة : مهارات البحث و الكتابة القانونية، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2011، ص 128.

[3] نبيل أحمد عبد الهادي : منهجية البحث في العلوم الإنسانية، ط1، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 117.

[4] فوزي عبد الخالق و آخر، مرجع سبق ذكره، ص 207.

و هناك من يسمي الاقتراحات بالتوصيات لكن هذا المصطلح الأخير غير دقيق، لأنه عادة من يصدر التوصيات جهة رسمية أو منظمة دولية أو إقليمية، و يمكن أيضا للهيئات و الملتقيات العلمية أيضا أن تقدم توصيات، أما الطالب فيكفي أن يقترح على اللجنة العلمية التي ستناقشه جملة من الاقتراحات حتى تتأكد اللجنة من جديتها و من فعاليتها.

لهذا يستطيع الباحث بعد الانتهاء من تفسير النتائج تقديم بعض المقترحات التي خرج بها من البحث بحيث تكون هذه التوصيات ذات صلة وثيقة بنتائج البحث، بحيث تكون هذه المقترحات ذات صلة وثيقة بنتائج البحث و إن تحدد تحديدا واضحا و بحيث يمكن الربط بين ما توصل إليه البحث من نتائج و ما يقترحه من حلول للمشكلات التي أسفر عنها البحث.

و معنى ذلك أنه بعد الانتهاء من تحليل البيانات و استخلاص النتائج النهائية منها، يقوم الباحث بوضع الاقتراحات اللازمة بغرض تقديم الحلول و الاقتراحات البديلة لكل فرض و تقييم هذه البدائل و اختيار الأنسب منها[1].

[1] مسعد عبد الرحمن زيدان : مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتاب القانوني، القاهرة، 2009، ص 224.